أنجيلا ستنت*

لا لإعادة ضبط العلاقات بعد الآن

PROJECT SYNDICATE

في ظل الاضطرابات في أوكرانيا، ومراقبة كل من الولايات المتحدة وروسيا لتحركات الأخرى بحذر، يبدو العالم وكأنه على شفا مواجهة طويلة أشبه بالحرب الباردة، ولكن هل هذا صحيح حقا؟

لقد قامت روسيا، التي تتهم الغرب بدعم انقلاب قام به "فاشيون" و"إرهابيون" في كييف، بضم شبه جزيرة القرم، واختبرت صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، واحتفظت بحق التدخل عسكرياً في شرق أوكرانيا لحماية السكان الروس هناك، وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا واعتبرت ضم شبه جزيرة القرم تصرفاً غير قانوني. ولكنها دعت أيضاً إلى التعاون لحل الموقف سلمياً وأعلنت أن أوكرانيا لا بد أن تسعى إلى إقامة علاقات مثمرة مع كل من روسيا والغرب. حتى وقتنا هذا، رفض الروس تلك المشاعر.

ولكن كل هذا لا يعني بداية الحرب الباردة الثانية، وروسيا ليست خصماً لأميركا، ولكنها أيضاً ليست حليفة لها، فالجانبان يختلفان حول مجموعة واسعة من المسائل، ولكن هناك قضايا دولية حرجة- مثل إيران وسورية- من غير المرجح أن يتحقق على صعيدها أي تقدم في غياب بعض التعاون، ولا يتمثل التحدي بمحاولة "إعادة ضبط" العلاقات الثنائية مرة أخرى، بل بإيجاد الأساس الذي يمكن الجانبين من التعاون حيثما تداخلت مصالحهما، ما إن يهدأ غبار الأزمة الأوكرانية.

ولكن ينبغي لنا أن نكون واقعيين، فقد سعى كل رئيس أميركي منذ عام 1992 إلى إعادة تشكيل العلاقات الأميركية الروسية والانتقال إلى ما هو أبعد من المنافسة الإيديولوجية والعسكرية التي سادت خلال الحرب الباردة، ولكن كل المحاولات انتهت إلى خيبة الأمل، برغم تحقيق بعض النتائج، ويتلخص السبب الرئيسي وراء هذا الفشل في اختلاف الفهم إلى حد عميق بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الهيئة التي قد تبدو عليها العلاقات المحسنة بين البلدين.

وفي استعراض هذه الجهود، يبرز عامل ثابت واحد: فقد أحرزت الولايات المتحدة أكبر قدر من التقدم بشأن القضايا التي استشعرت فيها روسيا أن أميركا تحترم مصالحها. وقد قطعت عملية إعادة ضبط العلاقات الأولى في نهاية رئاسة جورج بوش الأب أشواطاً طويلة نحو نزع فتيل المخاطر النووية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي. ونتيجة لهذا، ظلت روسيا الدولة النووية الوحيدة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي، في حين ساعد التشريع الذي رعاه نائبا مجلس الشيوخ الأميركي سام نون وريتشارد لوجار في تأمين المواقع والمواد النووية والعلماء النوويين.

وكانت عملية إعادة ضبط العلاقات الثانية في عهد الرئيس بيل كلينتون أكثر طموحا: حيث تضمنت جهوداً متكاملة لإنشاء الشراكة التي مشاركة الولايات المتحدة بشكل كبير في اقتصاد روسيا ونظامها السياسي المتطور، وتضمنت أيضاً إقناع روسيا الممتنعة بدعم تدخلين قادهما حلف شمال الأطلسي في البلقان، ولكن الحرب الثانية التي دارت حول كوسوفو في عام 1999 أدت إلى انهيار تلك العملية.

ثم جاءت عملية إعادة الضبط الثالثة بمبادرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عندما عرض المساعدة الروسية في حملة أفغانستان بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكن توقعات جورج دبليو بوش كانت مختلفة تماماً عن توقعات بوتين، فقد سعت روسيا إلى إقامة "شراكة متساوية بين طرفين غير متساويين"، وبشكل خاص اعتراف الولايات المتحدة بمجال نفوذ روسيا في مجالها.

ولكن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن روسيا وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل مع حرب العراق، وتوسع حلف شمال الأطلسي إلى دول البلطيق، والثورات الموالية للغرب في أوكرانيا وجورجيا، و"أجندة الحرية" التي أطلقتها إدارة بوش بهدف إرساء الديمقراطية العالمية. وكان الكرملين ينظر بقلق بالغ إلى شبح تغيير النظام، وخاصة في جواره. وبحلول وقت انتهاء عملية إعادة الضبط هذه بين أنقاض الحرب بين روسيا وجورجيا عام 2008، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى روسيا باعتبارها المفسد العالمي.

وكانت عملية إعادة الضبط تحت إدارة أوباما- الرابعة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي- الأكثر نجاحا، على الأقل أثناء فترة الرئيس أوباما الأولى في منصبه، وفي ظل توقعات أكثر واقعية، تحققت النتائج: معاهدة ستارت الجديدة للحد من التسلح، وفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران، والتعاون في مجال النقل من أفغانستان وإليها، وانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.

ولكن عملية إعادة ضبط العلاقات هذه تيسرت إلى حد كبير بفضل العلاقات الشخصية بين أوباما وديمتري ميدفيديف، الذي شغل منصب الرئيس لمدة أربع سنوات قبل أن يعود بوتين إلى السلطة لولاية رئاسية ثالثة في عام 2012. وعندما وجه بوتين اللوم إلى الولايات المتحدة متهماً إياها بتشجيع مظاهرات المعارضة التي صاحبت هذه العودة، بدأت العلاقات تتدهور. وبعد القرار الذي اتخذه الكرملين في أغسطس الماضي بمنح عميل الاستخبارات الأميركية السابق إدوارد سنودين حق اللجوء المؤقت، انتهت عملية إعادة ضبط العلاقات.

ولعل العداء الإيديولوجي الذي صاحب الحرب الباردة قد انتهى، ولكن روسيا تعرف نفسها الآن باعتبارها نموذجاً حضارياً واجتماعياً بديلاً، وتحديدا، تزعم روسيا أنها قوة الوضع الراهن، التي تتخذ موقفاً متعارضاً مع الولايات المتحدة التي تطلق عليها وصف القوة "الرجعية" التي تسعى إلى زعزعة استقرار العالم بتشجيع تغيير الأنظمة، وخاصة في العالم العربي، وينظر الكرملين أيضاً إلى الولايات المتحدة بوصفها مصدراً لعدم الاستقرار في الفضاء السوفياتي القديم ولومها الغرب على الاضطرابات الأوكرانية.

ورغم هذا فإن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كانت مجزأة دوما، وهناك قضايا ملحة متعددة الأطراف لابد أن تعمل الولايات المتحدة مع روسيا على حلها، وخاصة سورية وإيران وأفغانستان (حيث من المقرر أن تسحب الولايات المتحدة قواتها منها هذا العام). ورغم الخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن كيفية إنهاء الحرب الأهلية السورية، تعاون الجانبان في نزع أسلحة سورية الكيميائية، وعلى نحو مماثل، لا يريد أي من الجانبين أن يرى إيران وقد نجحت في تطوير قدرات تصنيع الأسلحة النووية.

الواقع أن التوقعات الثنائية العظيمة طيلة عقدين من الزمان، والتي أعقبتها سلسلة من الإحباطات، تشير إلى تبني الولايات المتحدة أهدافاً أكثر تواضعاً وواقعية ما إن يتم التوصل إلى حل لأزمة أوكرانيا. وما لم يتجاوز البلدان إرث الحرب الباردة، وتسعينيات القرن العشرين، وأزمة اليوم، فإن أي عملية لإعادة ضبط العلاقات- بصرف النظر عما إذا كان منشؤها البيت الأبيض أو الكرملين- لن تسفر في أحسن الأحوال إلا عن توفير قدر أكبر من الفعالية في إدارة العلاقة التي سوف تظل محدودة ومرهقة.

وهذا يعني على الجانب الأميركي الاعتراف بروسيا على ما هي عليه حقا: دولة كبيرة لا تزال تشكل أهمية بالغة وتتبع نظاماً سياسياً هجيناً وتواجه تحديات اقتصادية وديموغرافية وسياسية خطيرة في الداخل.

إن تطور روسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي أمر يستغرق عدة عقود من الزمان، ولن يحدث بطريقة خطية متصلة، ونظرة روسيا إلى العالم تتعارض بشدة مع نظرة الولايات المتحدة إليه، وسوف تظل هذه الحال قائمة في المستقبل المنظور، ولكن السلام البارد أفضل من الحرب الباردة.

* مديرة مركز جامعة جورج تاون للدراسات الأوراسية والروسية ودراسات شرق أوروبا، ومؤلفة كتاب "حدود الشراكة: العلاقات الأميركية الروسية في القرن الحادي والعشرين".

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن.

تنوّع

علي محمود خاجه
A.m.khajah@gmail.com

لم يتبق لنا سوى أن نفتح الكويت كما نشأت صدراً رحباً لكل تنوع حتى إن كان هذا التنوع يخالف ميولنا وأهواءنا الشخصية، فإن خالف التنوع ميولنا فلا نتجه له بكل بساطة ونختر ما يعجبنا فقط كما نفعل عند التسوق، وإن وجدنا ما يعجبنا نرحب به كي يترسخ ويطور مجتمعاتنا.

سفرٌ وتعرفٌ على ثقافات، واطلاع على مجالات حياتية لم يعرفوها من قبل، ومزج ما اكتسبوه من الخارج بثقافتهم المحلية، ومع مرور السنوات تحول هذا المزج بين ثقافات الخارج وعادات الداخل إلى طبيعة حياة للمجتمع.

هكذا بدأت الكويت بالانفتاح على المجتمعات، وهكذا نشأ أهلها، قد تكون الحاجة ولقمة العيش هما الدافع الإجباري في بدايات الكويت لهذا الاختلاط بالشعوب الأخرى؛ إلا أن هذا الدافع انعكس بالإيجاب عليها لتكون السباقة بين الدول المحيطة لكل ما هو جيد من علوم وثقافة وفنون وآداب ورياضة، ولم يقارعها في هذا التفوق سوى الدول الأقدم والأكثر انفتاحا كمصر ولبنان والعراق.

وبعد قيام المجتمع الكويتي على هذا التنوع من النشأة قرر البعض فجأة أن نغلق الكويت بمن فيها عن الخارج، فيصبح كل جديد حراماً وكل جنسية لا تملك المال أقل شأنا وأدنى مرتبة، وأصبحت الثقافة خطراً، والاطلاع على تفكير الآخرين جريمة، والتواصل الطبيعي بين الرجال والنساء عيباً.

فكانت النتيجة الحتمية مجتمعاً مضطرباً بهوية مشوهة، وهو يشبه بالضبط أن يقدم ربّ أسرة عوّد أسرته على نمط حياتي معين ليفاجئهم ومن دون إنذار مسبق بنمط مختلف تماماً عما اعتادوا عليه، ويجبرهم على اتباع النمط الجديد دون نقاش، ومن يخالف يعاقب، وعليكم أن تتخيلوا شكل تلك الأسرة بعد التغيير لتعرفوا كيف تكون الحال إن كان مجتمع بأسره هو ضحية هذا التغيير.

اليوم وبعد مرور عشرات السنوات على الانغلاق الإجباري، أصبح مثل هذا الانغلاق شبه مستحيل، فولي الأمر الذي كان يغضب بشدة قبل عشرين عاماً إن طلبت ابنته أن يكون لها هاتفها الخاص معتبراً ذلك جزءاً من الانحلال الأخلاقي أصبح يصر بنفس الشدة كي يكون لابنته هاتفها الخاص، ويبحث عن أفضل عروض الإنترنت للتواصل مع العالم، ولا يستطيع الاستغناء عن محركات البحث أو وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أشكالها.

ورغم هذا التغيير الكبير فإن الدولة ككيان لا تزال تصر على الانغلاق، وهو ما لم يعد يتسق مع الواقع أبداً.

لم يتبق لنا سوى أن نفتح الكويت كما نشأت صدراً رحباً لكل تنوع حتى إن كان هذا التنوع يخالف ميولنا وأهواءنا الشخصية، فإن خالف التنوع ميولنا فلا نتجه له بكل بساطة ونختر ما يعجبنا فقط كما نفعل عند التسوق، وإن وجدنا ما يعجبنا نرحب به كي يترسخ ويطور مجتمعاتنا.

لقد عاشت الكويت سنوات من التخلف الإجباري جعلها تفقد كل المراكز الأولى التي اكتسبتها بسبب طبيعتها المنفتحة، والظروف اليوم مواتية لإعادة الأمور إلى نصابها، وإعادة بناء المجتمع بالشكل المفروض دون الالتفات إلى تهديدات مغلفة برداء الدين، تريد أن يبقى الوضع كما هو عليه كي تحكم سيطرتها على الأمور.

نحو جبهة مدنيّة عريضة

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السيئة يعلو عادة الصوت المدني الديمقراطي؛ لأنه هو وحده المُعبّر عن المواطنين كافة بصرف النظر عن أصولهم وطوائفهم ومناطقهم، وهو وحده الصوت القادر على الدفاع عن مصالحهم، لهذا فمن المؤسف أن يخف هذه الأيام الصوت الوطني الجامع في الوقت الذي تتعالى فيه أصوات قوى الفساد السياسي والتراجع الديمقراطي والقوى الرجعية المتطرفة التي تشترك في عدائها المبطن حينا والسافر أحيانا للحريات، والنظام المدني الديمقراطي الذي وضع أسسه دستور 1962.

لقد تطرقنا في هذه الزاوية غير مرة إلى ضرورة وجود جبهة مدنيّة عريضة تقدم البديل المدني الديمقراطي الذي يتبنى خطابا وطنيا جامعا عابرا للفئة والقبيلة والطائفة والمنطقة، ويكون هدفه استكمال بناء الدولة الديمقراطية الدستورية العصرية.

وغني عن البيان أن الجبهة المدنيّة العريضة تستمد أهميتها من الظروف الموضوعية التي نتجت عن تداعيات ثورات الربيع العربي على المستويات كافة المحلية والإقليمية والدولية وما ترتب عليها من تغيرات سياسية وصراع فكري وسياسي حاد، وهو الأمر الذي يتطلب قيادة موحّدة تعبّر عن صوت العناصر والقوى المدنيّة كافة، وتعلن برنامج إصلاح سياسي وديمقراطي منحاز بالكامل، وبشكل واضح لا لبس فيه، للدولة المدنيّة، وتدافع عنه بحيث تساهم في توعية الرأي العام وتعبئته، وتُصحح المفاهيم المشوّهة حول النظام الديمقراطي الدستوري والحريات والمدنيّة.

لقد أثبتت التطورات السياسية المتسارعة في منطقتنا العربية خلال الأعوام الثلاثة المنقضية أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة لا يمكن لها أن تستمر، وأن التغيير قادم رغم الصعوبات والعراقيل، ولكن بعض الأنظمة السياسية تعاني عجزاً بنيوياً يجعلها غير قادرة على استيعاب المتغيرات المتسارعة، والبدء بالإصلاحات السياسية الديمقراطية المستحقة، فتقوم بدلا من ذلك بالمكابرة في الاعتراف بالوضع السيئ الناتج عن سوء إدارتها لشؤون الدولة والمجتمع، وعجزها عن تلبية احتياجات الناس ومطالبهم المتجددة بالديمقراطية والحرية والكرامة.

وإذا ما أخذنا، في عين الاعتبار، أن تطورات الأحداث قد أظهرت التنظيمات المُتخلّفة والطائفية على حقيقتها كقوى رجعية تريد العودة بمجتمعاتنا للوراء، بل كشفت سطحيتها وعداءها الفكري والسياسي للديمقراطية والحريات والتقدم الاجتماعي-الاقتصادي وتشويهها للشعارات التي يرفعها شباب التغيير والتقدم في البلدان العربية كافة، فإن الظروف الموضوعية مهيأة الآن لقيام الجبهة المدنيّة العريضة التي تتبنى برنامج قوى التغيير الديمقراطي، بحيث يرتفع الصوت الوطني الجامع، وتتعدل موازين القوى السياسية لمصلحة الدولة المدنيّة والحريات والتقدم الاجتماعي-الاقتصادي.

جين فريدا*

تأمين الذات أم تدميرها؟

PROJECT SYNDICATE

على الرغم من أن بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي يغض الطرف عن الآثار غير المباشرة المترتبة على سياسته النقدية، يشعر الناس في بقية العالم الآن بالقلق والانزعاج إزاء الأثر الذي سوف يخلفه انعكاس اتجاه تدفقات رأس المال على الاقتصادات الناشئة. فهل تثبت الاحتياطيات الأجنبية التي كدستها هذه البلدان في الأعوام الأخيرة أنها كافية لحماية أنظمتها المالية مع تدفق السيولة عائدة إلى الاقتصادات المتقدمة؟

الإجابة المختصرة عن هذا السؤال هي كلا، لأن الإفراط في تأمين الذات يُفضي في نهاية المطاف إلى قدر من الضرر أعظم من كل نفع قد يترتب عليه. ومن أجل كسر الحلقة المزعزعة للاستقرار من تدفقات رأس المال القصيرة الأجل والتراكم المفرط للاحتياطيات الأجنبية، ينبغي لصندوق النقد الدولي، بالاستعانة بالدعم الواسع من مجموعة العشرين، أن يعمل على وضع قواعد جديدة تحكم الآثار غير المباشرة المترتبة على السياسة النقدية.

إن الأزمات الشديدة تخلف بصمتها على روح أي أمة، في أواخر تسعينيات القرن العشرين، دفعت أزمات العملة والأزمات المصرفية التي اجتاحت الاقتصادات الآسيوية قادة البلدان المتضررة إلى استنتاج بسيط مفاده أن أي قدر من التأمين لن يكون زائداً على الحاجة. ورغم أن إدخال أسعار الصرف المعومة أزال الحافز إلى الاقتراض بعملة أجنبية (وبالتالي الحاجة إلى تأمين الذات)، فإن المذلة السياسية المتمثلة بفقدان السيادة لصندوق النقد الدولي- ولو بشكل مؤقت- كانت مدمرة إلى الحد الذي جعل التكاليف الاقتصادية المترتبة على بناء صندوق ضخم لحرب العملة الأجنبية يبدو أمراً يستحق العناء. ولكن قادة هذه الدول فشلوا في إدراك العواقب الكاملة.

فقد تسبب تكديس الاحتياطيات من النقد الأجنبي في إضعاف سعر الصرف، بوصفه أداة تسوية وتيسير، ولكن عملات الأسواق الناشئة الأكثر قوة في العقد الأول من القرن الحالي كان من المرجح أن تؤدي إلى إعادة التوازن في اتجاه الطلب المحلي في وقت أسبق، ولو كانت هذه البلدان قد أعادت تدوير مخزون أصغر من الاحتياطيات الأجنبية في سندات الخزانة الأميركية وسندات الهيئات الحكومية والأوراق المالية العالية المخاطر، فإن أسعار الفائدة الأميركية كانت ستظل أعلى في الأرجح، وكانت فوائض الحساب الجاري لدى الأسواق الناشئة لتنخفض في وقت أسبق، وكان عجز الاقتصادات المتقدمة ليتقلص، لكي يستعيد بالتالي حالة أشبه بالتوازن. ولكن بطبيعة الحال، لم يحدث كل ذلك، وكان الاستقرار المالي العالمي هو الضحية.

وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يعمل تراكم تأمين الذات على توليد منافسة أشبه بسباق التسلح، فسواء كان ذلك لمنع مظهر التأمين غير الكافي أو لتجنب خسارة حصة التصدير، فإن التدخلات الكبيرة في أسواق العملة أصبحت مقبولة على نطاق واسع بين الاقتصادات الناشئة في آسيا بوصفها استجابة طبيعية لتدفقات رأس المال الضخمة، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع التزام هذه البلدان بتعويم أسعار الصرف.

ولأن التدخل المستمر في العملة كان سبباً في الحد من التقلبات، فقد شجع ذلك تدفقات متزايدة الحجم من رأس المال إلى الداخل، بدعوى الحد من المجازفة. وفي الوقت نفسه، أصبحت عملات البلدان التي اختارت عدم التدخل هدفاً لتدفقات المضاربة، بسبب التوقعات بانخفاض قيمة هذه العملات. وبعبارة أخرى، لم تحدث التأثيرات غير المباشرة بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة فحسب، بل أيضاً بين الاقتصادات الناشئة.

ورغم هذا فإن بعض البلدان مثل جنوب إفريقيا والمكسيك- وكل منهما اختارت عدم التدخل- كان أداؤها أفضل على أكثر من نحو مقارنة بالبلدان التي كانت سعيدة بتدخلها. ولك منهما عانت بشكل طفيف التداعيات المالية الناجمة عن ضعف العملة في أعقاب إعلان بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في مايو الماضي عن اعتزامه "الخفض التدريجي" لمشترياته من الأصول الطويلة الأجل. والواقع أن أسعار الصرف المعومة حقاً استوفت الغرض منها في عموم الأمر: إزالة الحافز لتكديس الديون الخارجية، وتشجيع المرونة داخل الاقتصاد الحقيقي، وتعزيز تنمية أسواق رأس المال العميقة السائلة.

وتضرب عاقبة أخرى من عواقب تأمين الذات بجذورها في الهدف الجدير بالثناء ظاهرياً والمتمثل بالحفاظ على السيادة الوطنية. وعلى وجه التحديد قد تستسلم الحكومات، وخاصة في أوقات الانتخابات، لإغراءات استخدام تأمين الذات كبديل للتكيف وضبط الأوضاع، وليس كوسيلة للمساعدة في تخفيف تأثير أي صدمة أو دعم إعادة التوازن الاقتصادي. والواقع أن البديل- "استئجار" التأمين من الهيئات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي- سوف يتطلب الوفاء بالتزامات إصلاحية محددة.

والحق أن سياسات تأمين الذات في الاقتصادات الناشئة، مثلها كمثل السياسة النقدية المفرطة في الرخاوة، تعمل على تغذية حلقة ارتجاعية من ردود الفعل الانعكاسية. ورغم أن اقتراحا يقضي بتنازل البلدان عن استقلال سياستها النقدية يُعَد ضرباً من الحماقة، فإن الحاجة واضحة إلى بعض القواعد للحد من الآثار غير المباشرة- وهي القواعد التي لابد أن تأتي من صندوق النقد الدولي بعد إصلاحه وتجديده، مع حرص الكونغرس الأميركي على إظهار دعمه من خلال زيادة الحصص التي طال انتظارها.

وعلى وجه التحديد، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يتولى المسؤولية عن إعادة تقييم الآثار غير المباشرة وتعبئة دعم السيولة للاقتصادات المعرضة للخطر وفقاً لذلك، إما من خلال خطوط مقايضة العملة التابعة للبنوك المركزية أو مرافق السيولة التابعة لصندوق النقد الدولي. ومثل هذا التأمين المتعدد الأطراف من شأنه أن يقلل من الحاجة إلى تأمين الذات، من دون التعدي على سيادة الدول. لا شك أن مثل هذه القواعد لن تعزل الاقتصادات بالكامل عن التأثيرات غير المباشرة للسياسة النقدية، والتي تشكل عنصراً لا مفر منه في عملية ضبط الاقتصاد وتكييفه. ولكنها تساعد في تخفيف ذلك النوع من مخاطر الأحداث النادرة التي ابتلي بها النظام المالي على مدى العقدين الماضيين. وفقط من خلال الاستعانة بآلية واضحة المعالم لإدارة التأثيرات غير المباشرة يصبح بوسعنا أخيراً كسر الحلقة المفرغة من تقلبات تدفقات رأس المال والإفراط في تأمين الذات.

* خبير استراتيجي عالمي لدى شركة مور أوروبا لإدارة رأس المال.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

أوباما في روضة الخريم

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

مرت منطقة الخليج بحروب وأزمات ألقت بأعبائها على دول مجلس التعاون، فبالإضافة إلى العبء السياسي المتمثل بالمواقف من القضايا والتحالفات يأتي العبء المالي فيضعها في موقف حرج أمام المطالبات المحلية الخاصة بالرفاهية وسد فجوة الدخل، وقد اتضح ذلك خلال القمم العربية والخليجية، فالوزن السياسي في فترة ما بعد الربيع العربي أو "اللا استقرار" العربي ملقى على دول الخليج باعتبارها الأكثر استقراراً في المرحلة الحالية، وبالتالي العبء ملقى عليها في اتخاذ القرار بشأن الأزمات في العالم العربي، وسد الفجوات في الدول التي تشارف على الانهيار اقتصاديا عبر الذراع الاقتصادية الدبلوماسية الخليجية المعروفة.

وإن كانت الحرب الباردة في فترة ما قبل عام 1990 قد أحدثت توازناً مؤقتا استفادت منه بعض الدول الخليجية عبر المبادرة والمناورة في ظل المنافسة بين المعسكرين، ورغم تحول الشرق الأوسط إلى أدوات وساحات لإدارة الصراع تأتي الظروف الحالية لتنقل، وبشكل عشوائي، الثقل من دولة إلى أخرى لتدخلنا في حالة من "اختلال التوازن"، وذلك لأسباب كثيرة أبرزها الربيع العربي الذي أطاح بحليف عربي مصري، وأشغل مدينة القاهرة بظروفها المحلية، فتراجعت عن دورها القيادي، والسبب الثاني إعادة تمكين إيران من المجتمع الدولي عبر التقارب الأميركي الحالي، الأمر الذي أعاد لذاكرة الدول الخليجية هواجس الثمانينيات وتصدير الثورة، وأعطى إيران مقعدا لتطلع على الشأن السوري في الوقت الذي يجلس فيه الرعب في مقاعد المتفرجين.

وتأتي جلسة الرئيس الأميركي أوباما مع خادم الحرمين الشريفين بقصر روضة الخريم قبل عدة أيام لتثير الكثير من التكهنات، فيعتقد بعض المحللين السياسيين العرب أنها ستعكس واقع دول المنطقة وحاجتها للمزيد من الدعم اللوجستي تجاه تفاقم النزاع والكوارث، وضعف منظومة الخليج في ظل الانقسام الحالي، ويرى البعض الآخر من كتاب المراكز البحثية الأجنبية أن الزيارة تعكس حاجة إدارة أوباما لتمكين الدول العربية من القيام بدورها القيادي فيما يخص قضايا الشرق الأوسط، كالأزمة السورية وعملية السلام وتحمل أعبائها، بالإضافة إلى حوار "سوق السلاح" و"سوق النفط" المعروف والذي يعتبر من الثوابت في محادثات العرب مع الطرف الأجنبي، وسواء كانت المحادثات حول الحفاظ على ساحة عربية خالية من العنف والإرهاب أو الأمر الواقع بالاحتواء الثنائي المتمثل بالعرب وإيران، فإن المؤشرات توضح أن السياسة الخارجية الأميركية تمر بمنعطف جديد، وهو قائم على توزيع الأدوار، فإن اتفقت الدول العربية وانسجمت فستنجح الاستراتيجية، وإن اختلفت تعثرت الاستراتيجية.

وكعادة عشاق النهج التاريخي ومنهم كاتبة المقال فإن الرئيس الأميركي روزفلت قد أحسن النوايا وتعامل في الثلاثينيات طبقاً لموسوعة الحرب الباردة لجامعة كيمبردج مع سياسات ثلاث في آن واحد: الاحتواء والحماية والتعاون، احتواء روسيا رغم أطماعها التوسعية، وحماية بريطانيا وهزيمة ألمانيا لإضعاف اليابان، فأحسن النوايا حتى اتهم بالسذاجة، فهل تحمي أجواء روضة الخريم السياسة الأميركية من الوقوع في فخ السذاجة؟!

كلمة أخيرة:

الكثير من أهل الخليج زاروا "ثانوية شويخ" مؤخراً وهو المبنى الحالي لجامعة الكويت مستذكرين أيام الدراسة، وقد استذكر عدد منهم والدي رحمه الله عندما كان ناظراً للثانوية؛ لذا أقترح أن يتم تحويل أحد مباني الجامعة إلى متحف تربوي وتعليمي، وتتم كتابة أسماء الطلبة الكويتيين والخليجيين والعرب الذين درسوا فيها.